«التموين» ترفع سعر ليتر الزيت ١٠٠ ليرة

مدير الأسعار لـ«الوطن»: تم تحديد السعر بالاتفاق مع التجار لذا أي تجاوز للسعر ستكون له عقوبات فورية

رامز محفوظ

أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قراراً حددت بموجبه سعر مبيع الليتر الواحد من مادة زيت دوار الشمس بالأسواق الداخلية ولكل حلقات الوساطة التجارية بـ١٢٦٠٠ ليرة.

وبيّن مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نضال مقصود في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه لوحظ في الفترة الأخيرة ارتفاع تكاليف إنتاج زيت دوار الشمس نتيجة ارتفاع سعر المادة في بلد المنشأ ونتيجة لذلك قامت الوزارة بتحديد سعر الليتر بـ١٢٦٠٠ ليرة بعد أن كان محدداً سابقاً بسعر ١٢٥٠٠ ليرة، أي إن الوزارة قامت برفع السعر بمعدل ١٠٠ ليرة فقط لليتر الواحد.

وأوضح مقصود أنه وفقاً لبيانات التكلفة التي قدمت لمديرية الأسعار في الوزارة منذ يومين تم دراسة التكلفة بدقة بنداً بنداً ثم تم التوصل إلى السعر الذي تم تحديده لمادة الزيت، لافتاً إلى أننا لو أعطينا نسبة الأرباح كاملة للتاجر كان ارتفع السعر لأكثر من السعر الذي حددناه.

وأشار إلى انه تم تحديد السعر بالاتفاق مع تجار الزيت، ومن أجل استمرار انسياب مادة الزيت للسوق وتدفقها والاستمرار بتأمينها تم التوصل لسعر ١٢٦٠٠ ليرة لليتر الواحد.

وأكد أن توريدات مادة الزيت جيدة والأمور مبشرة ولن يكون هناك أي انقطاع للمادة خلال الفترة القادمة، موضحاً أنه يتم استيراد الزيت كمادة خام ثم يتم تكريره وتصنيعه، لافتاً إلى أن تكاليف تكرير الزيت في بعض الأحيان تكون مرتفعة بسبب ارتفاع تكاليف مستلزمات تشغيل معامل التكرير.

وعن الإجراءات التي سيتم القيام بها من أجل مراقبة سعر مادة الزيت وضبطه في السوق وفق السعر المحدد من الوزارة أكد أنه تم وضع سعر الزيت بالاتفاق مع التجار وفق التكاليف الفعلية لاستيراد الزيت الخام وتكاليف تكريره لذا فإن أي تاجر سيبيع أعلى من السعر المحدد وهو ١٢٦٠٠ ليرة لليتر الواحد سيتم اتخاذ العقوبات اللازمة بحقه، مؤكداً بأن هناك توافراً لمادة الزيت واهتماماً بالدرجة الأولى بتأمين توافر المادة في السوق وتدفقها.. وختم بالقول إننا لا ندخر أي جهد لضبط سعر أي مادة مطروحة في السوق ونحن نعقد اجتماعات أسبوعية مع لجنة التسعير المركزية لتتم دراسة تكاليف المنتجات والمستوردات بدقة متناهية، لافتاً إلى أن التجار شركاء مع مديرية الأسعار بدراسة التكلفة لأي مادة وتدقيقها وبالتالي فإن أي سعر يصدر عن الوزارة سواء أكان ضمن النشرة أو الصكوك السعرية هو ملزم للتجار لأنه تم دراسة هذا السعر بحضورهم وتم التوقيع عليه من قبلهم.

هذه هي تكاليف بيض المائدة الحقيقية

ماردیني: مللنا من «إبر بنج» وزارة التجارة الداخلية والوزير وجه بعدم كتب ضبوط حالياً لكنها تكتب كل يوم

هناء غانم

مقترحات عديدة تقدم بها العاملون في قطاع الدواجن إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لكن على ما يبدو أن هناك حلقة مفقودة وفق ما أكده لـ«الوطن» مازن ماردیني عضو لجنة غرفة زراعة دمشق موضحاً أن الوزارة تطلب منا تقديم سلعة رخيصة للمواطن ونحن كعاملين في هذا القطاع نطلب مساعدة الحكومة ونقول نريد تأمين المواد ومستلزمات الإنتاج بأسعار تتناسب مع الكلف، فقد مللنا من الاجتماعات و(إبر البنج) التي تعطينا إياها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك التي وعدت بحل كل المشكلات الموجودة وأن طلباتنا مجابة لكن على أرض الواقع الوزارة لم تحرك ساكناً والمشكلة لا تزال قائمة..

وأضاف ماردیني إنهم يطالبون بتأمين الأعلاف بدلاً من البقاء تحت رحمة تجار السوق السوداء والأسعار التي تحلق حيث وصل سعر طن الصويا اليوم إلى أكثر ٤ ملايين ليرة سورية والوزير على علم بأن سعر المادة في دول الجوار أقل بأكثر من مليون ليرة سورية كذلك الذرة التي يزيد سعر الطن الواحد بنحو ٧٠٠ ألف ليرة مؤكداً أن المداجن بحاجة للنخالة التي منعوها عن المنتجين، والمازوت غير مؤمن والصويا مفقودة أو محتكرة من المستوردين والنتيجة المربيون «تركوا المصلحة».. وبين أنهم وخلال الاجتماع طالبوا وزير التجارة بضرورة الاستفادة من الدول المجاورة والتواصل مع الدول الصديقة وقد وعد بالتدخل الشخصي وتقديم التسهيلات المصرفية والبنكية لأي مستورد لتأمين المواد.. وإعادة تجربة استيراد الأعلاف من روسيا من دون قيود أو شروط من أي مستورد.

وما يثير الجدل أن الوزير تفهم آلية غلاء مستلزمات الإنتاج وغلاء أسعار المازوت ووعد بزيادة المقن والأهم أنه تم الاتفاق على تجهيز آلية للخروج من ضغط المسالخ والتنسيق مع السورية للتجارة وإقامة مسلخ حكومي يحمي المربي والمواطن من فارق السعر لتاجر المفرق.. وعن تكاليف إنتاج بيض المائدة قدم اتحاد غرف الزراعة ممثلا بلجنة الدواجن تكاليف إنتاج البيضة بالليرة السورية من قيمة الصوص من عمر يوم واحد ونفقات غسيل وتعقيم ونشارة الخشب وقيمة الأعلاف ونفقات التدفئة وأجور قص ولقاحات وقيمة إطباق وتنظيف وغسيل وبدل نفوق وأجور مدجنة ومعدات كهربائية وميكانيكية وأجور عمال ومصروف كهرباء وغيرها. وعن الكلف الحقيقية أكد ماردیني أنه تم بالتعاون مع الجهات المعنية دراسة الكلف الحقيقية للمنتجين خاصة بعد ارتفاع حجم الوفيات بنسب كبيرة للقطاعين العام والأكثر للخاص. وأضاف إنه ونظراً للحاجة الماسة لتوزان الأسعار بما ينعكس لمصلحة المستهلك والمنتج بالقيمة السعرية لمادة بيض المائدة وتعديل الأسعار نسبة للأوزان المعمول بها تم توضيح الكلف الحقيقية، وبالأرقام تبين أن تكلفة البيضة الواحدة وبشكل وسطي ٤٥٤ ليرة سورية حسب أسعار الأعلاف المعدلة من المؤسسة العامة للأعلاف وبذلك تكون تكلفة طبق البيض ٣٠ بيضة نحو ١٣٦١٥ ليرة سورية وسعر مبيع طبق البيض للمستهلك ١٥٠٩١ ليرة أجور نقل الصندوق من المدجنة إلى السوق الجملة نحو ١٨١٠٨٦ ليرة وبياع بسعر ١٥ ألف ليرة علماً أن ربح بائع الجملة والمفرق ٣٦٠ ليرة إضافة إلى أن قيمة صندوق البيض ١٢ طبقاً أي ٣٦٠ بيضة بنحو ١٧٩٧٢٤ ليرة، سعر طبق البيض النهائي بأرض المزرعة نحو ١٤٩٧٧ ليرة وربح المنتج ١٠ بالمئة ١٣٦٢ ليرة.

ومتوسط إنتاج الفرخة ٢٩٠ ليرة من البيض إضافة إلى غيرها من التكاليف والأجور، وأشار ماردیني إلى أن وزير التجارة الداخلية كان وخلال اجتماعنا الأخير قد أعطى توجيهات بعدم كتابة أي ضبط بخصوص مادة الفروج والبيض خلال المرحلة الراهنة حتى يتم التوصل إلى حل لكن الأمر عكس ذلك ويومياً هناك ضبوط ومخالفات.

إقبال على تركيب الألواح الشمسية للزراعة

مخلوف لـ«الوطن»: التمويل ليس دفع «كاش» بل عبر التعاقد مع إحدى الشركات من مركز بحوث الطاقة

عبد الهادي شباط

كشف مدير صندوق (صندوق دعم استخدام الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة) زهير مخلوف أن عدد طلبات التمويل لدى الصندوق تجاوز ٦ آلاف طلب معظمها ورد من حلب وحماة وريف دمشق لتركيب منظومات طاقات متجددة لأغراض زراعية، وأنه تتم دراسة هذه الطلبات وبانتظار تحديث المصارف لبرامجها بما يتوافق مع قوانين عمل الصندوق الذي يمنح تمويلاً لفترات زمنية أطول مما هو معمول به حالياً لدى القطاع المصرفي، مبيناً أنه تم التوقيع والتوافق على التمويل حتى الآن مع عدد من المصارف الحكومية وهي المصرف التجاري السوري ومصرفا التسليف الشعبي والتوفير حيث يحصل طالب الدعم على تمويل من هذه المصارف من دون أي فائدة، كما يدعم الصندوق الفائدة مع هذه المصارف بشكل كامل وفق التفاهمات والتوافقات التي أبرمت في هذا الخصوص، علماً أن الصندوق يدعم معدل فوائد حتى ١١ بالمئة يضاف إليها ٣ بالمئة عمولة إدارة عمليات مالية ليصبح مجموع معدل الفائدة التي يدعمها الصندوق ١٤ بالمئة وكل تمويل يحصل عليه المستفيد من المصارف بسعر فائدة أعلى من ذلك يتحمل المستفيد الفرق بين معدل الفائدة الذي يدعمه الصندوق ١٤ بالمئة وسعر الفائدة الذي حصل عليه المستفيد من المصرف (مصرف خاص) والخيار هو لطالب التمويل في اختياره المصرف الذي يرغب بالتعامل معه والحصول على تمويل منه.. وفي المحصلة سيكون هناك خياران إما أن يتم التمويل من أموال الصندوق بلا فائدة أو يتم تمويله من أحد المصارف العاملة بفائدة مدعومة من الصندوق حتى سعر فائدة ١٤ بالمئة على أن تكون مدة السداد حتى ١٥ سنة للمستفيدين من القطاع المنزلي وحتى ١٠ سنوات للمستفيدين من القطاع الزراعي وحتى ٥ سنوات للمستفيدين من القطاع الصناعي وباقي القطاعات.

وأوضح مخلوف أن رأسمال الصندوق يقوم على السلفة المالية التي أقرت من رئاسة مجلس الوزراء بقيمة ١٠ مليارات ليرة على أن تكون واردات الصندوق خلال المرحلة المقبلة موزعة على واحد بالمئة من فواتير كل المشتركين في قطاع الكهرباء و٥ بالألف من عائدات النفط والغاز المسال ما عدا المخصص للكهرباء و٥ بالألف من عائدات السيارات السياحية والتجهيزات المصنعة (غير الكفوءة).

وعن آلية منح التمويل بين أنه يتم قبول الطلبات للراغبين في الاستفادة من الصندوق ويتم إجراء دراسة فنية ومنها كفاية السطح الذي سيتم تركيب المنظومة عليه وطبيعة ملكية هذا السطح وفي حال كان السطح ملكية خاصة لصاحب الطلب لا مشكلة بذلك وفي حال كانت الملكية جماعية يحتاج إلى موافقة المجلس البلدي أو المحافظة وبعدها يحال الطلب إلى المصرف حيث تتم دراسته ودراسة الملاءة المالية لصاحب الطلب وفي حال كانت قيمة القرض حتى ٥ ملايين ليرة يمكن الاكتفاء بالأجر الشهري ومن ٥-١٠ ملايين ليرة سيكون المستفيد بحاجة لشريك سداد وفي حال كان المبلغ أكثر من ١٠ مليون ليرة سيكون المستفيد بحاجة لضمانة بقبل بها المصرف وفق محددات عمله، وأنه لن يكون هناك تمويل مباشر للمستفيد (كاش) وإنما يتم التعاقد مع إحدى الشركات العاملة في مجال تجهيزات الطاقات المتجددة والمعتمدة من مركز بحوث الطاقة وبضمانة الصندوق لتنفيذ وتركيب المنظومة التي تمت الموافقة عليها لمصلحة المستفيد مع ضمانة أن تكون التجهيزات تم اختيارها من المخابر أيضاً المعتمدة من مركز بحوث الطاقة وتم تزويد هذه التجهيزات باللصاقات المعتمدة من المركز.

ما مصادر السوق السوداء من المحروقات؟.. اطلب «مازوتاً - بنزيناً - غازاً» تحصل عليه بأسعار خاصة

صالح لـ«الوطن»: قلة الكميات ووجود فساد في بعض أجهزة الرقابة يساعدان على انتشارها

جلنار العلي

لا يزال النقص في توريد المشتقات النفطية هو سيد الموقف في أغلب التصريحات الحكومية التي تبرر فيها نقص المادة بالأسواق أو تخفيض المخصصات وما إلى ذلك، ولكن على الرغم من هذه الصورة التي يراد إيصالها إلى المواطن نجد ضبوطاً بأرقام خيالية بحق أصحاب محطات وقود خاصة تتاجر بآلاف وأحياناً بمئات الآلاف من الليترات، فمن أين لك هذا؟

بدايةً، حاولت «الوطن» مرات عدة التواصل مع وزارة النفط للاستفسار عن الأمر بلا جدوى.

الدكتور في الاقتصاد غالب صالح اعتبر في تصريح لـ«الوطن» إن تشكل السوق السوداء هو نتيجة طبيعية للثغرات الكبيرة والأخطاء التي ارتكبت على مدى عدة سنوات بل إن هذا الأمر موجود في كل دول العالم التي تعاني الظروف نفسها، لافتاً إلى أن عدم انتظام توريد المحروقات والطاقة إلى سورية وتوفيرها بكميات أقل من الحاجة ووجود نفوس مريضة تسعى لاستغلال هذا الظرف للإثراء على حساب تأمين المادة بالسعر الرسمي المعمول به أدى أيضاً إلى تشكل هذه السوق.

وأضاف: «يجب أن يكون هناك مجموعة من الإجراءات لمحاربة هذه السوق، أولها وجود محاسبة حقيقية رادعة عن طريق وجود أداة تطبيق جيدة للقانون تكفل بأن يتم تطبيقه على الجميع وألا يكون هناك مظلة لأحد» مشيراً إلى وجود فساد في أجهزة الرقابة المعنية في ضبط توريد المادة وحسن سير إيصالها إلى مستحقيها تساعد بعض الأشخاص بتجاوز القانون واستغلال هذه الثغرات للبيع والاتجار بالسوق السوداء، كما أن الهوة بين السعر المدعوم وغير المدعوم تشجع البعض – وخاصة المحتاجين لتأمين مستلزمات حياتهم المعيشية – على أن يبيعوا مخصصاتهم بطريقة السوق السوداء.

وأكد صالح ضرورة إيجاد خطة سليمة ورؤية واضحة مستقبلية بعد كل الظروف الصعبة والانحرافات والأخطاء وتكرار الأزمات والتقصير في بعض المواضع سواء في توريد المشتقات النفطية أم تحديد أسعارها وخاصة أنها تدخل بشكل مباشر في تكاليف أي سلعة، متابعاً: «كما يجب أن تقوم الجهات المعنية بإدارة الموارد المتاحة بوضع دراسة شاملة متكاملة توضع لها آلية تنفيذية تقلل قدر المستطاع من هذه الأخطاء لإعادة ثقة المواطن بمؤسسات الدولة وخاصة بعد مرور سنوات طويلة عززت ضعف الثقة بهذه المؤسسات».

وأعاد صالح عدم حدوث انفراجات بتوريد المادة بعد تفعيل الخط الائتماني الإيراني إلى عدة أسباب أولها أن سورية تتعرض بشكل دائم للعقوبات الغربية، إضافة إلى أن عدم انتظام وصول النفط إلى سورية يشكل عبئاً إضافياً في آلية وطريقة التوزيع، الأمر الذي يدفع الدولة للقيام بشتى الوسائل لوضع آلية لتأمين مستلزمات الحياة اليومية للمواطن وفق الإمكانات المتاحة.

وأضاف: «أما النقطة الثالثة فتكمن بالتسرع أحياناً بالإدلاء بتصريحات تعطي وعوداً تارة بأن الأزمة أصبحت خلف ظهورنا وأن القادم من الأيام أفضل من الواقع الحالي، وتارة أخرى تعطي تبريرات وتصريحات تتناقض وتتنافى مع الإمكانات المتاحة، ما يشكل في حد ذاته حالة من عدم ثقة المواطن بالتصريحات من بعض المسؤولين الذين يقدمون معلومات تتناقض إلى حد ما مع الواقع الذي نراه سواء على مستوى توزيع الطاقة الكهربائية أم تأمين المشتقات النفطية اللازمة من بنزين ومازوت وغاز وكل ما يدخل في العملية الإنتاجية بما في ذلك الزراعة والصناعة وما سواها».. لافتاً إلى أن هذه الظروف لها تأثيرات بشكل مباشر على المواطن وعلى الإنتاج ما يؤدي إلى رفع الأسعار وبالنتيجة يدفع المواطن ثمن هذه الظروف التي تعيشها سورية منذ سنين خلت.

لا نملك «مديرين» للقرى التنموية

اسمندر لـ«الوطن»: سبب فشل بعض القرى التنموية ليس التمويل بل التسويق

طلال ماضي

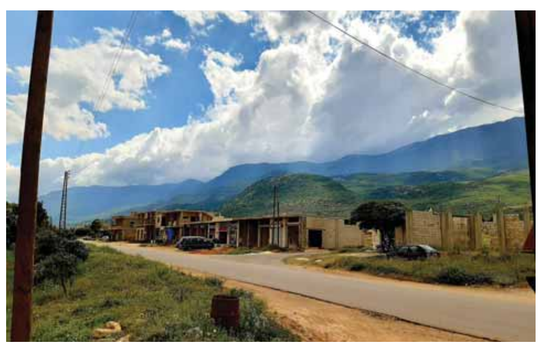

يهدف تحقيق اقتصاد زراعي متطور من خلال الاستثمار الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية والبشرية في الريف تم إحداث المناطق التنموية، ومن ثم المجمعات التنموية، وأخيراً شاهدنا ما يعرف بمبادرة القرى الريفية التنموية النموذجية، لكن السؤال الأهم لماذا لم نشاهد نتائج هذه البرامج والتجمعات والقرى، وماذا نحتاج لتلافي مطبات البرامج التنموية الريفية السابقة والوصول إلى بيئة اقتصادية تنشط بفعالية ملائمة لمحيطها الحيوي، وتشجيع النشاط الزراعي والصناعات الزراعية.

مدير عام هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إيهاب اسمندر أوضح في تصريح لصحيفة «الوطن» أن نجاح القرى التنموية بحاجة بالدرجة الأولى إلى إرادة حكومية جادة، ومفهوم القرى التنموية واسع وما زالت الفكرة بحاجة إلى الكثير من العمل حتى تصل للهدف المطلوب، وفي جميع البرامج التنموية الإدارة هي العنصر الحاسم في نجاح أو فشل البرنامج، ويجب البحث في إدارة القرى التنموية عن الشخص الذي يمتلك التجربة والخبرة الكافية وموثوق من الناس قدر الإمكان، لكن للأسف مازلنا بعيدين عن هذه الإدارة.

واعتبر اسمندر أن مفهوم القرى التنموية ما يزال في بدايته، صحيح أنه مركب بعض الشيء، وبعض المشروعات الصغيرة تقوم على المبادرة الفردية وصاحب المشروع هو مديره، لكن هذا لا يعني أن مديره يجب أن يترك لوحده، ويجب تقديم العون والدعم والاستشارة للمشاريع ودراسة إمكانية إقامة مشاريع فردية أو على مستوى أكثر من فردي في القرى التنموية والاستفادة من خبرات هذه القرية، ويجب أن تكون جميع المشاريع في القرى تعتمد على المورد الطبيعي والبشري في القرية.

وحول سبب فشل المشاريع في القرى التنموية في سورية بيّن اسمندر أنه بعد إجراء العديد من الدراسات وجدنا أن التمويل ليس هو العقبة الكبيرة أمام المشاريع بل التسويق هو المشكلة الأساسية، ومعظم المشاريع التي فشلت في سورية هي مشكلتها تسويقية، لافتاً إلى أن تمويل المشروعات يجب أن يكون مدروساً ومعظم المشروعات التي بنيت على جدوى اقتصادية حقيقية كانت مشروعات ناجحة والدراسات لم تثبت طريقة تمويلية واحدة ناجحة لهذا الأمر، ولكل مشروع له خصوصيته ويرتبط بقدرات صاحبه، وبعض المشاريع ليست بحاجة إلى التمويل بل بحاجة إلى استشارات وتسويق وتشغيل وتشبيك مع جهات أخرى وصيغة المشروع والشخص الذي يديره تحدد طريقة التمويل المناسبة، هل هو قرض أو عبر منحة أم مشاركة أم من مصادر مختلفة للتمويل؟ فطبيعة المشروع هي التي تفرض طريقة التمويل.

وحول إمكانية الاستفادة من المنظمات الدولية في إحداث القرى التنموية أوضح اسمندر أن المنظمات الدولية غير مهتمة بالقرى التنموية بل هي تعمل وفق برامج ورؤى خاصة بها مثل مكافحة الفقر وتحسين سبل العيش وعودة الأهالي إلى أراضيها وغيرها، وتركز على جانب معين يهمها هي، ولا تستطيع أن ترسم برنامجاً تنموياً متكاملاً للمنطقة أو على مستوى البلد ككل وحتى انتشارها محدود ويجب التعامل معها على تحقيق النفع العام قدر الإمكان.

والاستفادة من المنظمات الدولية بحسب اسمندر تكون من خلال التقاطع بين المشاريع التي تعمل عليها المنظمات وأهداف القرية التنموية التي يمكن أن تكون حلاً لمشكلات تعمل عليها المنظمات، وهنا يجب أن تقدم القرى التنموية دراسة جدوى اقتصادية وتنموية معللة ومقنعة للمنظمات حتى تتشجع هذه المنظمات وتعمل على اعتماد هذه المشاريع وتقديم الدعم المادي واللوجستي لهذه المشاريع من أجل نجاحها، وهذا التقاطع بين القرية التنموية والبرامج التي تبحث عنها المنظمات للأسف غير موجود حالياً.

وأشار اسمندر إلى أن المنظمات الدولية تقدم تجهيزات وتدريب وطريقة الاستفادة من المنظمات تعتمد على القائمين على المشروع بحد ذاته، وعلى المتعاملين معه وليس من المستحسن أن تترك المنظمات الدولية تعمل بشكل مستقل في هذه الحالة يمكن أن يكون هناك استهداف لمنطقة جغرافية وحتى لأشخاص محددين وهناك حرمان لأشخاص آخرين.

في النهاية ما زلنا ندور في حلقة مفرغة تقول إن المشاريع بحاجة إلى تمويل والتمويل بحاجة إلى مبررات من المنظمات الدولية وإلى دراسات اقتصادية واجتماعية وهي غير متوافرة والمجتمع المحلي ينتظر المنح والحكومة تنتظر مساعدة المنظمات الدولية والزمن يدور والحديث في الإعلام عن خطط ونيات لم يثمر مشاريع وتنمية.